المحاضرة السادسة

الأسلوب الخبري وأضربه

جاء في حدّ الخبر أنه «ما يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب. فإن كان الكلام مطابقا للواقع كان قائله صادقا، وإن كان غير مطابق له كان قائله كاذبا »[1]، والحق أن هذا التعريف للخبر ترجّح مع اختلاف بعض علماء البلاغة في اعتبار الصدق مطابقة للواقع أو مطابقة للاعتقاد.

وذهب بعض المعتزلة ومنهم النظام وتلميذه الجاحظ إلى أن الصدق هو مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر، فإن خالف اعتقاده الواقع سُمّي الخبر خطأ لا كذبا، وهذا الأمر مبنيّ على أن من اعتقد خبرا ثم ظهر في الواقع خلاف ما اعتقد لم يُقل: كذب بل يقال: أخطأ، كما روي عن عائشة رضي الله عنها فيمن شأنه كذلك: (ما كذب ولكنه وهم) [2]، غير أن أكثر الجمهور على أنّ مطابقة الواقع من عدمه هي المؤشر على صدق الخبر من كذبه، فيُنظر في احتمال الصدق والكذب إلى الكلام نفسه لا إلى صاحب الكلام واعتقاده في نفسه.

أغراض الخبر:

الأغراض الأصلية: يُلقى الخبر في الأصل لأحد غرضين اثنين[3]:

1- فائدة الخبر: وهي إفادة المخاطَب بحكم يتضمنه الكلام وهو به جاهل، فيُراد إعلامه به، كقولك لأحدهم: كان الحجاج ظالما.

2- لازم الفائدة: وهو إفادة المخاطَب بأن المتكلم عالم بالحكم الذي يتضمنه الكلام، كقولك لرجل: أنت أحسنت تربية ولدك.

وهنا ملاحظة هي أن لازم الفائدة يكثر في مواضع المدح والذّمّ، مما يكون فيه المتكلم قاصدا أنه يَعْلم الخبر ولا يقصد أن يخبر به.

الأغراض البلاغية الأخرى للخبر:

قد يُلقى الخبر لأغراض أخرى تستفاد من سياق الكلام، كالاسترحام وإظهار الخضوع أوالخشوع أوالضعف أوالعجز أو الحسرة أو الحزن، وكالتوبيخ والتأنيب والتذكير والتهديد والوعيد وغيرها مما يُستنتج من السياق وقرائن الأحوال، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى على لسان زكرياء عليه السلام: (رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا) فهذا خبر غرضه إظهار الضعف والعجز، ومن أمثلته قول الشاعر: فمالي حيلة إلا رجائي/ لعفوك إن عفوت وحسن ظني فهذا غرضه الاسترحام والاستعطاف، ومن ذلك قول الفرزدق: ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا/ وإن نحن أومأنا إلى الناس وقّفوا وغرضه الفخر، ومن ذلك قول المتنبي: أرى كل ذي ملك إليك مصيره/ كأنك بحر والملوك جداول، إذا مطرت منهم ومنك سحائب/ فوابلهم طل وطلك وابل وغرضه المدح.

---

[1] الإيضاح في علوم البلاغة، ص46.

[2] يُنظر: المصدر نفسه، ص25.

[3] يُنظر: جواهر البلاغة، ص55.

ركنا الجملة: لكل جملة من جمل الخبر ركنان أساسيان هما: المسند والمسند إليه، فالمسند محكوم به، والمسند إليه محكوم عليه، والنسبة بينهما تُسمى إسنادا، وحدّ الإسناد: «انضمام كلمة "المسند" إلى أخرى "المسند إليه" على وجه يفيد الحكم بإحداهما على الأخرى ثبوتا أو نفيا»[1] كقولنا: الشمس مشرقة، فالشمس مسند إليه أو محكوم عليه، ومشرقة مسند أو محكوم به، وكقولنا: سافر الأب، فالأب مسند وسافر مسند إليه. وأما ما زاد في جملة الخبر عن هذين الركنيْن فيُسمى قيدا، إلا المضاف إليه وصلة الموصول، ومن قيود الجملة: المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، والأفعال الناسخة، وأدوات الشرط والنفي، والتوابع الأربعة[2].

أضرب الخبر:

المعتبر في تحديد هذه الأضرب هو المخاطَب، وحيث كانت البلاغة هي الإفصاح عن الكلام وإظهاره وإبلاغ المعنى للمخاطب فقد وجب على المتكلم أن يراعيَ ظروف المخاطب وأحواله، فالمخاطَب بين حالات ثلاث[3] :

1- إما أن يكون خاليَ الذهن من الحكم، فلا يؤكد له الكلام؛ لسهولة تقبله له، ولعدم حاجته إلى التأكيد، مثل: زيد قائم، وخالد نائم، وما فلان بظالم...

ويسمى هذا الضرب من الخبر **ابتدائيا**.

2- وإما أن يكون مترددا في الحكم يطلب معرفته، ويريد اليقين بشأنه، فيكون من الأفضل تأكيد الكلام له؛ ليزول تردده، ويذهب شكّه، وحتى يتقوى الحكم ويتمكن من نفسه، ولأن المخاطب يطلب التمكن والاقتناع فقد سُمّي هذا النوع من الخبر **طلبيا**، نحو: إن أبا بكر عائد.

3- وإما أن يكون منكرا للحكم الذي عند المتكلم، ويعتقد خلافه، فينبغي هنا التأكيد له بمؤكد أو أكثر حسب درجة إنكاره، فتكثر المؤكدات كلما قوي الإنكار، وتقل كلما ضعف، نحو: إن أباك قائم، وإنه لقائم، ووالله إنه لقائم.

ولأن المخاطَب منكر للحكم هنا فقد سُمّي هذا الضرب من الخبر **إنكاريا**.

ملاحظة: مؤكدات الخبر كثيرة، إنّ وأنّ، ولام الابتداء، وأحرف التنبيه، والقسم، ونونا التوكيد الخفيفة والثقيلة، والتكرير، وأما الشرطية، وضمير الفصل، وقد، وغيرها.

تطبيق: استخرج ضرب الخبر في كل من العبارات التالية:

(إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين)، لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى/ حتى يراق على جوانبه الدم، ألا كل شيء ما خلا الله باطل، (إن ربي لسميع الدعاء)، (تبت يدا أبي لهب)، (تالله لأكيدنّ أصنامكم)، (اقتربت الساعة)، (ألا إن نصر الله قريب).

---

[1] المصدر السابق، ص49.

[2] يُنظر: علم المعاني، ص48، 49.

[3] يُنظر: جواهر البلاغة، ص57.